تكامل
Takmul
محاسبون ومراجعون قانونيون
LAW & CPA
س - ت ١٠١٠٩٢٤٠٩٣

التاريخ: ١٤٤٦/٠٢/١٥هـ

الموافق: ٢٠٢٤/٠٨/١٩م

خاص وسري

السادة/ جمعية المنارة للعناية بالمساجد **المحترمين**

بقعاء، حائل ، المملكة العربية السعودية

تحية طيبة ،،

خطاب تعيين

يؤكد خطاب التعيين هذا على الشروط والأحكام التي تم بموجبها تعيين شركة تكامل الخليجية محاسبون ومراجعون قانونيون (ذ.م.م) سجل تجاري رقم (١٠١٠٩٢٤٠٩٣) لمراجعة وإصدار تقرير حول القوائم المالية **جمعية المنارة للعناية بالمساجد** وذلك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م.

يشار إلى الخدمات المبينة في هذه الفقرة لاحقًا بـ "خدمات المراجعة" أو "الخدمات".

وإذا ما حالت الظروف دون قيامنا بإتمام أعمال المراجعة أو إصدار تقرير ("التقرير") حسبما هو متوقع في هذه الاتفاقية، عندئذ سنقوم بإبلاغكم وإبلاغ المسئولين عن الحوكمة بأسرع وقت، واتخاذ الإجراء الذي نراه ملائمًا.

مسئوليات وقيود المراجعة

١. تهدف مراجعتنا إلى إبداء رأي فيما إذا كانت القوائم المالية تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية للجمعية وأن هذه القوائم المالية معده طبقًا للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

٢. ستتم المراجعة طبقًا لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. تتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة، وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة، وليست مطلقة، بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء جوهرية سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. هناك قيود ملازمة لأعمال المراجعة تشتمل، على سبيل المثال، على استخدام التقديرات وفحص البيانات على شكل اختياري، واحتمال وجود تواطؤ أو تزوير يمكن أن يحول دون كشف خطأ جوهري أو تصرفات غير قانونية. عليه، هناك مخاطرة معينة تتمثل في عدم كشف أي خطأ جوهري تشتمل عليه القوائم المالية. كما أنه لا يتم تصميم أعمال المراجعة للكشف عن الغش أو الأخطاء غير الجوهرية بالنسبة للقوائم المالية.

. لتخطيط أعمال المراجعة وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة، سنقوم، كجزء من أعمال المراجعة، بدراسة نظام الرقابة الداخلية الخاص بالجمعية بشأن إعداد التقارير المالية. لن تكون هذه الدراسة كافية لتمكيننا من إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية أو تحديد كافة نقاط الضعف الهامة.

٤. طبقًا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، سنقوم بإبلاغ الأشخاص المسئولين عن الحوكمة عن بعض الأمور المتعلقة بتنفيذ المراجعة ونتائجها. تشمل هذه الأمور على ما يلي:

- بموجب مسئوليتنا ستتم مراجعتنا وفقًا لمعايير المراجعة الدولية بشأن تكوين وإبداء الرأي حول القوائم المالية المعدة من قبل الإدارة تحت إشراف ورقابة الأشخاص المسئولين عن الحوكمة، وأن أعمال المراجعة هذه لا تعفي الإدارة وهؤلاء المسئولين عن الحوكمة عن أداء مهامهم ومسئولياتهم.
- إلقاء نظرة عامة على نطاق العمل المقرر وتوقيت أعمال المراجعة.
- النتائج الهامة لأعمال المراجعة: تشتمل النتائج الهامة لأعمال المراجعة على (١) وجهة نظرنا بشأن النواحي النوعية الهامة للممارسات المحاسبية الخاصة بالجمعية بما في ذلك السياسات المحاسبية، والتقديرات المحاسبية، والإفصاحات حول القوائم المالية و (٢) الصعوبات الهامة، إن وجدت، التي تمت مواجهتها أثناء القيام بأعمال المراجعة، و (٣) الأخطاء التي لم يتم تصحيحها، عدا تلك التي نعتقد بأنها بسيطة، و (٤) أية خلافات مع الإدارة، إن وجدت، سواءً تم تسويتها بصورة مرضية أم لا، و(٥) أية أمور أخرى، إن وجدت، ناتجة عن أعمال المراجعة والتي، حسب تقديرنا المهني، تعتبر مهمة، وتتعلق بالأشخاص المسئولين عن الحوكمة بخصوص الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية وبما في ذلك الأمور الهامة المتعلقة بالجهات ذات العلاقة بالجمعية.
- تأكيدات خطية مطلوبة من الإدارة وأية أمور أخرى ناتجة عن أعمال المراجعة تمت مناقشتها أو قيد المراسلة مع الإدارة.

٥. إضافة إلى ذلك، سنقوم بالإعلان عن كافة العلاقات والأمور الأخرى بين شركتنا والجمعية والتي – في تقديرنا المهني – يجب لفت الانتباه إليها بشأن الاستقلالية (بما في ذلك إجمالي الأتعاب المحملة خلال الفترة التي تغطيها القوائم المالية) نظير خدمات المراجعة المقدمة من قبلنا، ووسائل الحماية المتخذة للحد من التهديدات المحددة بشأن الاستقلالية أو التقليل منها إلى مستوى مقبول. كما سنؤكد بأن فريق العمل والأشخاص الآخرين التابعين لشركتنا – حسبما هو ملائم، قد التزموا بكافة أخلاقيات المهنة المتعلقة بالاستقلالية.

٦. إذا ما تبين لنا وجود دليل على وقوع غش أو عدم التزام محتمل بالقوانين والأنظمة، سنقوم بإبلاغ ذلك إلى مستوى الإدارة الملائم. وإذا ما علمنا بأن الغش ناتج عن الإدارة أو موظفين لهم دور أدوار هامة في مجال إدارة أو مجالات الرقابة الداخلية أو أشخاص آخرين ونتج عن هذا الغش وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية، عندئذ سنقوم بإبلاغ هذا الأمر إلى الأشخاص المسئولين عن الحوكمة وابلاغهم بالأمور التي استدعت انتباهنا بشأن عدم الالتزام بالأنظمة والقوانين ما لم تكن هذه الأمور غير هامة بشكل صريح وجلي.

٧. سنقوم بالإبلاغ خطياً عن مواطن الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية التي تمت ملاحظتها أثناء القيام بمراجعة القوائم المالية للجمعية. كذلك، سنقوم بتقديم توصياتنا بشأن تحسين الإجراءات الرقابية على عمليات الجمعية.

٨. يتعين عليكم عدم الاعتماد على مسودة أي تقرير لتقديمها لأي جهة.

مسئوليات وتأكيدات الإدارة

١. ستتم مراجعتنا على أساس أن الإدارة و – حسبما هو ملائم – الأشخاص المسئولين عن الحوكمة على دراية وعلم بأنهم مسئولين عن:

أ. الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية طبقًا لمعايير المحاسبية المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية.

ب. الإجراءات الرقابية التي تراها الإدارة ضرورية لتمكينها من إعداد القوائم المالية خالية من أية أخطاء جوهرية ناتجة عن الغش أو الخطأ.

ج. تمكيننا من (١) الوصول، في الوقت المناسب، لكافة المعلومات التي تدرك الإدارة بأنها تتعلق بإعداد القوائم المالية مثل السجلات والمستندات والأمور الأخرى، و (٢) الحصول على أية معلومات إضافية قد نقوم بطلبها طلبها من الإدارة لأغراض المراجعة، و (٣) الوصول غير المقيد لأي شخص داخل الجمعية نعتقد بأنه يجب الحصول منه على أدلة وقرائن المراجعة.

إن إخفاق الإدارة بتزويدنا بالمعلومات أعلاه أو الوصول للأشخاص داخل الجمعية يمكن أن يؤدي إلى تأخير إصدار تقريرنا المهني وتعديل إجراءاتنا أو إنهاء العمل الذي نقوم به.

٢. إن الإدارة مسئولة أيضاً عن تعديل القوائم المالية لتصحيح أية أخطاء جوهرية قمنا بملاحظتها، وأن تؤكد لنا في خطاب التأكيدات بإنها تعتقد بأن آثار الأخطاء غير المسجلة غير هامة، بصورة فردية أو إجمالية، بالنسبة للقوائم المالية ككل.

٣. إن الإدارة مسئولة عن إبلاغنا بكافة الادعاءات بشأن عدم صحة المعلومات المالية المستلمة من الإدارة أو الأشخاص المسئولين عن الحوكمة، (بصرف النظر عن المصدر أو شكلها، والتي تشتمل على سبيل المثال لا الحصر، على الادعاءات من قبل الموظفين المبلغين، والموظفين السابقين والمحللين والسلطات التشريعية وغيرهم) وتمكيننا من الوصول الكامل لجميع هذه الادعاءات والتحريات الداخلية التي تمت بشأنها بصورة منتظمة. تشتمل الادعاءات بعدم صحة المعلومات المالية على التلاعب بالنتائج المالية من قبل الإدارة أو الموظفين، وسوء استخدام الموجودات من قبل الإدارة أو الموظفين، والتحايل المتعمد على نظام الرقابة الداخلية، والتأثير غير السليم على المعاملات مع الجهات ذات العلاقة الواجب تقديمها الينا من قبل تلك الجهات، والتضليل المتعمد لشركتنا، أو الادعاءات الأخرى بوجود تصرفات غير قانونية أو غش يمكن أن يؤدي إلى وجود أخطاء في القوائم المالية، أو يؤثر على عملية إعداد التقارير المالية بالجمعية. وإذا ما قامت الجمعية بحجب المعلومات المقدمة إلينا بموجب هذه الفقرة (بناءً على طلب محامي الجمعية / أو أسباب قانونية أخرى)، ستقوم الجمعية بإبلاغنا فوراً بأنه تم حجب بعض المعلومات. أن حجب المعلومات عنا قد يمثل قيوداً على نطاق المراجعة أو الفحص ويمكن أن يحول دون إبداء رأينا حول القوائم المالية للجمعية، أو تعديل شكل التقرير الذي سنقوم بإصداره حول القوائم المالية، أو أنه يؤثر على مقدرتنا على الاستمرار في العمل كمراجعي حسابات للجمعية. سنقوم بالإفصاح عن عمليات حجب المعلومات هذه إلى الأشخاص المسئولين عن الحوكمة.

٤. سنقوم بتوجيه استفسارات محددة إلى الإدارة بشأن التأكيدات التي تضمنتها القوائم المالية. وعند انتهاء عملنا، سنقوم أيضاً بالحصول على تأكيدات خطية من الإدارة بشأن هذه الأمور، وتفيد بأن الإدارة قد (١) أوفت بالتزاماتها بشأن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية طبقًا للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وبأن جميع المعاملات قد تم تسجيلها وإظهارها في القوائم المالية، و (٢) قدمت لنا كافة المعلومات ومكنتنا من الوصول إليها حسبما هو متوقع بموجب هذه الاتفاقية. إن ردود الإدارة على تلك الاستفسارات، والتأكيدات الخطية ونتائج الإجراءات التي قمنا بها تعتبر بمثابة الأدلة والقرائن التي يمكننا الاستناد إليها في إبداء الرأي حول القوائم المالية.

٥. أنكم مسئولون عن وفاء موظفيكم بالتزاماتكم بموجب هذه الاتفاقية.

مسؤولية الايداع الإلكتروني للقوائم المالية

وفقًا لقرار معالي وزير التجارة والاستثمار رقم (٣٥٣/ق) تاريخ ١٨ صفر ١٤٣٦هـ بشأن إقرار برنامج الإيداع الإلكتروني للقوائم المالية ("قوائم")، والذي يتطلب من المنشآت إيداع قوائمها المالية والمعلومات المالية الملخصة المختارة الخاصة بها من خلال مراجعي الحسابات المعتمدين، فإن موافقتكم على خطاب الارتباط هذا يُعتبر بمثابة تفويض شركة تكامل الخليجية سجل تجاري رقم (١٠١٠٩٢٤٠٩٣) (ذ.م.م) شركة مهنية محاسبون ومراجعون قانونيون للمراجعة وتدقيق الحسابات لإيداع القوائم المالية ونماذج البيانات المالية الملخصة للجمعية إلكترونياً لدى قوائم (وذلك بعد إصدار تقرير المراجعة حول القوائم المالية للجمعية). تكون المسؤولية بالكامل على إدارة الشركة عن أي من المسائل المتعلقة بهذا الإيداع الإلكتروني، بما في ذلك توفر القوائم المالية ونماذج المعلومات المالية الملخصة المختارة ليتم إيداعها إلكترونياً خلال الفترة المحددة بالنظام، في حين تقتصر مسؤوليتنا على إيداع نسخة إلكترونية من القوائم المالية ونماذج البيانات المالية الملخصة المختارة لدى قوائم.

الأتعاب والفواتير

١. تقدر أتعابنا لقاء خدمات المراجعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م للجمعية مع تقارير ربعية للثلاث أرباع الأولى بمبلغ ٨,٠٥٠ ريال سعودي شاملة ضريبة القيمة المضافة.

وعند تقدير هذه الأتعاب، تم الافتراض بأن يقدم موظفيكم لنا المساعدة الملائمة في إعداد الجداول والأمور الأخرى بصورة منتظمة. وتضاف إلى تلك الأتعاب المصاريف النثرية التي قد نتكبدها نيابة عنكم والتي تشتمل على نسخًا إضافية من التقارير المذكورة في حال طلبكم ذلك ومصاريف السفر والإقامة والإعاشة لموظفينا أثناء الزيارات خارج مدينة الرياض. وطبقًا للسياسة المتبعة لدينا، سيتم طلب دفعة مقدمة بواقع ٥٠٪ من الأتعاب عند توقيع خطاب التعيين، ٥٠٪ عند تقديم رأينا لإدراجه في المسودة النهائية للقوائم المالية.

٢. تستحق سداد الفواتير عند استلامها.

٣. تم تحديد أتعابنا المقدرة وجدول الإنجاز بناء على أمور عدة، منها مراجعتنا المبدئية لسجلات الجمعية ، وتأكيدات موظفي الجمعية التي قدمت إلينا، ومستوى المساعدة المقدمة إلينا من قبل موظفي الجمعية. وإذا كانت افتراضاتنا بشأن هذه الأمور غير صحيحة، أو كانت حالة السجلات ودرجة التعاون ونتائج إجراءات المراجعة التي قمنا بها، أو أية أمور أخرى خارج نطاق سيطرتنا المعقولة تتطلب منا القيام بالتزامات إضافية زيادة عن تلك التي أعدت تقديراتنا بموجبها، عندئذ سنقوم بتعديل أتعابنا وتواريخ الإنجاز المقررة.

المحافظة على السرية

١. نحن نتبع المعايير المهنية بشأن المحافظة على السرية واعتبار المعلومات المتعلقة بكم والتي تم الإفصاح عنها لنا من قبلكم أو نيابةً عنكم ("معلومات العميل") طبقًا لما نص عليه القسم ١٤٠ من قواعد سلوك وأخلاقيات المهنة الصادر عن مجلس المعايير المالية الدولية.
٢. يجوز لأي منا استخدام الوسائل الإلكترونية في المراسلة أو إرسال المعلومات وأن ذلك لا يعتبر خرقًا لالتزامات المحافظة على السرية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.
٣. مالم يحظره القانون السائد، يجوز لنا الإفصاح عن معلومات العميل إلى أي من مكاتبنا والأشخاص العاملين معنا وذلك لتسهيل تقديم الخدمات وللوفاء بالمتطلبات النظامية أو التأكد من وجود تضارب أو لأغراض الجودة النوعية أو إدارة المخاطر أو المحاسبة المالية.
٤. أنكم توافقون بأنه في حالة قيام الهيئات التنظيمية أو الحكومية المشرفة على مراجعي الحسابات بطلب أو الأمر بتزويدها بمعلومات أو مستندات موجودة في ملفاتكم المتعلقة بكم ويتعلق بكم بما في ذلك أوراق العمل أو أي منتج عمل آخر عندئذ سنقوم بتقديم هذه المستندات والمعلومات إليها. وباستثناء ما تحظره، الأنظمة سنقوم بإبلاغكم بذلك الطلب أو الأمر.
٥. تتعهدون لنا بأنه لديكم الصلاحية لتقديم البيانات الشخصية لنا بشأن أداء الخدمات وأن البيانات الشخصية المقدمة لنا قد تم تقديمها وفقًا للقانون السائد.

القيود

١. لا يجوز لكم أو لأي أشخاص آخرين تقدم لهم الخدمات بأن يستردوا منا، بموجب أي عقد أو قانون أو خلافه، أي مبلغ يتعلق بفقدان الأرباح أو البيانات أو الشهرة أو أية أضرار عرضيه أو غير مباشرة أو جزائية أو أضرار خاصة متعلقة بمطالبات ناتجة عن هذه الاتفاقية أو تتعلق بالخدمات سواء كان يتوقع حدوث مثل هذه الخسارة أو الضرر أم لا.
٢. لا يجوز لكم ولأي أشخاص آخرين قدمت لهم الخدمات بأن يستردوا منا بموجب أي عقد أو قانون أو خلافه، إجمالي خسائر تزيد عن الأتعاب المدفوعة فعلًا لقاء الخدمات التي نشأت عنها الخسائر وذلك فيما يتعلق بالخسارة المتعلقة بالمطالبات الناتجة عن هذه الاتفاقية أو ما يتعلق بالخدمات.

٣. في حالة مسئوليتنا تجاهكم (أو اتجاه أي أشخاص آخرين قدمت الخدمات لهم) بموجب هذه الاتفاقية أو خلافه فيما يتعلق بالخدمات لقاء أية خسارة أو أضرار شارك فيها أيضًا أشخاص آخرين، فإن مسئوليتنا ستكون منفردة وليس مشتركة مع الآخرين، وستقتصر على حصتنا العادلة في إجمالي تلك الخسارة أو الضرر وذلك بناءً على حصتنا في الخسارة أو الضرر المتعلق بمساهمة الآخرين. إن فرض أو الاتفاق على أية استثناءات أو قيود على مسئولية أي أشخاص مسئولين آخرين في أي وقت سوف لن يؤثر على تقدير نسبتنا في المسئولية أو سداد أية مطالبات أو الصعوبة في تنفيذها، أو موت أو تصفية أو إفلاس هؤلاء الأشخاص الآخرين أو التوقف عن كونهم مسئولين عن الخسارة أو الضرر أو أي جزء منه.

٤. يجب ألا تتعدى مدة تقديم أية مطالبات تتعلق بالخدمات أو غيرها بموجب هذه الاتفاقية موعد أقصاه ١٢ شهر من تاريخ وقوع ذلك التصرف أو الإغفال المزعوم الذي نتجت عنه المطالبة.
٥. لا تنطبق حدود المسئولية الواردة في الأقسام ٢ و ٤ على الخسائر أو الأضرار الناتجة عن الغش أو سوء التصرف أو الخداع المتعمد وذلك بالقدر المحظور لهذه الاستثناءات بموجب القوانين المرعية أو الأنظمة المهنية.

تكامل
Takmul
محاسبون ومراجعون قانونيون
LAW & CPA
س - ت ١٠١٠٩٢٤٠٩٣

التعويض

بالقدر الأقصى الذي تسمح به القوانين المرعية أو الأنظمة المهنية، يجب عليكم تعويضنا وكذلك تعويض مكاتبنا الأخرى وكافة أشخاص شركة تكامل الخليجية محاسبون ومراجعون قانونيون عن كافة مطالبات الأطراف الثالثة (بما في الجهات المنتسبة لكم) وما ينتج عنها من التزامات وخسائر وأضرار وتكاليف ومصاريف (بما في ذلك التكاليف القانونية الخارجية والداخلية المعقولة) الناتجة عن أو المتعلقة بالخدمات أو بهذه الاتفاقية. ونيابة عنكم وعن الجهات المنتسبة لكم، يجب عليكم إبراء ذمتنا وكذلك مكاتبنا وأشخاص شركة تكامل الخليجية محامون ومحاسبون قانونيون من كافة المطالبات والدعاوي (ويشار إليها بـ "المطالبات"). القائمة أو التي تنطوي على تهديدات والموجودة لديكم أو لديهم والناشئة عن الخدمات أو هذه الاتفاقية وبالقدر الذي تنشأ فيه هذه المطالبات عن أو نتيجة معلومات مضللة أو تدليس أو إغفال متعمد من قبلكم أو من قبل موظفيكم أو الوكلاء نيابةً عنكم.

الأمور الأخرى

١. ستقوم الجمعية بتزويدنا بنسخ عن أي مستندات عامة تشتمل على القوائم المالية قبل نشرها أو تقديمها لمراجعتها. إن إدارة الجمعية مسئولة بشكل أساسي عن التأكد بأن القوائم المالية خالية من أية معلومات مضللة. سنقوم بمراجعة المستند للتأكد من تماثل وتناسق المعلومات المدرجة في القوائم المالية السنوية والمعلومات المالية الأخرى التي تضمنها المستند، والتأكد فيما إذا تم نسخ القوائم المالية والتقرير حولها بصورة دقيقة. وفي حالة وجود أية أخطاء أو اختلافات يمكن أن تؤثر على القوائم المالية، عندئذ سنقوم بإبلاغ الإدارة بذلك، وكذلك الأشخاص المسئولين عن الحوكمة، حسبما هو ملائم.

٢. في حالة تعيينا للقيام بخدمات المراجعة لسنة مالية لاحقة، فإن شروط وأحكام هذه الاتفاقية تنطبق بشأن أداء خدمات المراجعة وذلك باستثناء ما يتم تعديله بشكل خاص أو إضافته أو إلحاقه بهذه الاتفاقية من قبل الأطراف. سيتم تبيان التغيرات في نطاق خدمات المراجعة والأتعاب المقدرة لقاء هذه الخدمات في السنوات المالية اللاحقة في خطابات إلحاقيه.

٣. نقدر الفرصة التي أعطيتمونا لتقديم خدماتنا للجمعية. إذا كانت هذه الاتفاقية تعكس الشروط والأحكام التي وافقت بموجبها الجمعية على تعييننا، فاننا نأمل التكرم بالتوقيع أدناه نيابة عن الجمعية على هذه النسخة من الخطاب وإعادتها إلينا.

ولكم خالص تحياتنا،

عن / شركة تكامل الخليجية(ذ.م.م)
محاسبون ومراجعون قانونيون

وسيم الجديعي
ترخيص رقم (٩٨٤)

تكامل
Takmul
شركة تكامل الخليجية
محاسبون ومراجعون قانونيون
س.ت: ١٠١٠٩٢٤٠٩٣
محاسب قانوني ترخيص رقم: ٩٨٤

نوافق على الشروط أعلاه:
نيابة عن

جمعية المنارة للعناية بالمساجد

التوقيع:
الاسم:
التاريخ:

جمعية المنارة للعناية بالمساجد بمحافظة الخبر
ترخيص رقم ٥١١٨
المنارة
تحت إشراف المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي